

الفصل الرابع

الحدود والموارد الاقتصادية

مع التسليم بتعقد مشكلة ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) في العالم العربي التي تتضمن عدة أبعاد كالبعد الجيوستراتيجي والتاريخي واللغوي والقبلي والاقتصادي فإنه يمكن القول أن القضية قد تحولت تدريجياً في وقتنا الحاضر إلى أن يكون بعدها الاقتصادي أكثر بروزاً عن ذي قبل، فهناك حقيقة لا يمكن إنكارها، وهو عدم تكافؤ كبير بين الدول التي تمتلك ثروات ضخمة نتيجة لاحتياطي النفط فيها وتلك الدول التي ليس لها مصادر اقتصادية بأية حال، فهناك الدخل المنخفض جداً في اليمن، إلى أعلى دخل للفرد في العالم¹ في الإمارات العربية المتحدة إلى جانب ازدياد درجة ندرة المياه.

إضافة إلى ما تقدم، فإن التكنولوجيا المعاصرة التي تساعد عملياً على حل الكثير من مشكلات الواقع، فإنه قد أضافت سلبات -وهي مفارقة- للتراعات الحدودية كتطور تكنولوجيا الحفر العميق وبالذات تكنولوجيا البحث عن الموارد في البحار والأرصدة القارية ولاسيما تطور منصات الحفر العائمة في مجال البترول، وبالتالي، سيطرة الهيدروكربون والهيدروكربونات على نزاعات الحدود العربية والإقليمية إلى حد بعيد.

¹ ناجي أبي علي وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 1999، ط 1، ص 197.

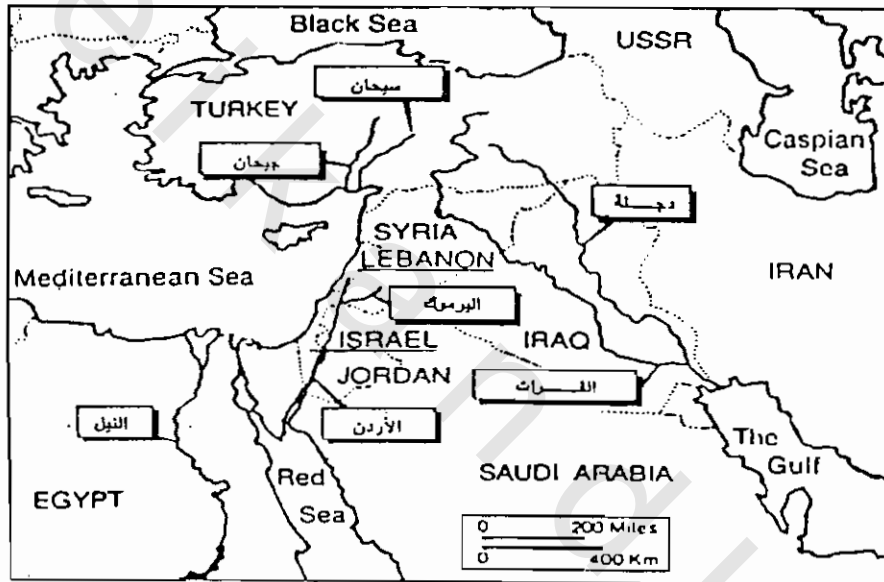
المبحث الأول

الأنهار ونزاعات الحدود

تعتبر المياه حيوية جدا في منطقتنا العربية، وبسبب نقص المياه يرشح البعض أن المنطقة ستكون مسرحا لتراع مستقبلي عن المياه، خاصة في منطقة أكثر قابلية للانفجار في العالم، بحيث من الممكن استخدام المياه (الذهب الأزرق) كقوة من أجل السلام، وإغراء الأعداء القدامى للتعاون من أجل خير مشترك، بل إن التاريخ يظهر أنه من المحتمل جدا بأن تكون المياه سببا في تفجر التراع. فبالنسبة لأولئك الذين يملكون المياه، فإنها غالبا ما تكون كوسائل نفوذ وطريقة لعرض القوة، وبالنسبة للذين يشكون من قلتها، فهي تشكل هما رئيسيا للأمن القومي، يفرض زيادة الكميات المتوفرة.

وقد شكل -مؤخرا- ضخ مياه نبع الوزاني الى عدد من القرى في المنطقة الحدودية مع اسرائيل، وجهها أساسيا من وجوه الصراع العربي-الاسرائيلي، إذ هدد آنذاك رئيس وزراء اسرائيل آرييل شارون بالحرب ضد لبنان، ورد لبنان من خلال رئيسه العماد إميل لحود بقوله: "إن قرار الاستفادة من مياه نهر الوزاني قرار نهائي لارجوع عنه".¹ وهكذا تم لجم التهديدات الاسرائيلية والتدخلات الأمريكية الداعية إلى تأجيل الضخ والمساومة على مياهه.

¹ صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، عدد 15، 2002/09/1383



خريطة تبين المجاري المائية التي يحتمل أن تدور حولها بعض التوترات،
أو التي يمكن أن تكون عنصرا في أية تسويات وذلك من منظور أمريكي.

The Politics of scar-city Water in the Middle East Source: Starr, joyce R.
Westview Press, London & Boulder. 1988. and Stoll, Daniel C. (eds.):

ومن حق لبنان أن يفتخر، بانتزاعه مياه الوزاني من لصوص الأرض والمياه وقراصنة التاريخ والجغرافيا في اسرائيل، بعد أن قام بتخليص الحدود بالتر والسنتيمتر من فكي الغاصب الاسرائيلي، في انتظار الضربة المناسبة في التوقيت المناسب لتحرير (مزارع شبعا). وانتصر لبنان على أعق قوتين اقليميا: اسرائيل بكل ما تملك من أنياب نووية وأسلحة دمار شامل، وأسلحة تقليدية هي الأحداث في العالم. والولايات المتحدة التي تقدم له الدعم المفتوح وعلى كل صعيد في انحياز فاجر رهيب.

ومن المعلوم أن لبنان يكابد حقه المسلوب من المياه منذ عشرات السنين بفعل سطو اسرائيل، ورغم ذلك لم يتجاوز الكمية المستغلة وهي سبعة ملايين متر مكعب سنويا، من أصل (135) مليون متر مكعب يحمل كمية المياه التي تنبع من الحاصباني والوزاني والتي تذهب بمحملها باتجاه فلسطين المحتلة، بعد أن ينضم الى مجراه في داخل فلسطين فهو الدان.²

وتحتل قضية مياه الأنهار الدولية (fleuves du monde) أهمية كبيرة، خصوصا في المناطق التي تعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، وتزداد أهمية الأنهار مع ازدياد السكان أو بظروف الندرة إذا ما كان النهر هو المصدر الشبه الوحيد للمياه وذلك على نحو خاص في المناطق غير المطرية.

وتقسم الأنهار الدولية (fleuves du monde) من وجهة النظر القانونية والمنطقية إلى فئتين رئيسيتين:

أولا الأنهار التي تكون هي ذاتها الحدود وتفصل بذلك بين مناطق سيادة الدول المتشاطئة عليها حيث يصبح كل من هذه الدول ودون وجود أي اتفاق يقضي بعكس ذلك حقوقا في النهر ومياهه، وثانيا هناك الأنهار التي تنبع في أحد الدول ويمر بدل أخرى وتصب فيها، وبذلك فإنها على الأقل تعبر حدود دولية واحدة.

¹ د. محمد طلعت الغنيمي، في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، سنة 1973

² العباد (مجلة لبنانية)، عدد 24، 2002/10/30

وفي حالة الأنهار التي تعد حدودا، فإن تحديد خط الحدود ونطاق السيادة لكل دولة يصبح أمر بالغ الأهمية، إذ أنه يحدد في هذه الحالة حقوق الدولة المتشاطئة وفي هذه الحالة فإن المعاهدات التي ترسم الحدود عادة ما تقرر أي ضفة من النهر سوف تستخدم كخط للحدود.

وإذن، فالقانون الدولي (droit international) لا يهتم بكافة الأنهار¹ وإنما يهتم بصنف معين منها. إن النهر الذي يعني به القانون الدولي (droit international) هو النهر ذو الطبيعة المزدوجة: الداخلية والخارجية. أي النهر الذي يخضع — مع روافده وفروعه — لاختصاص أكثر من دولة، أو الذي يقع على تخوم دولتين أو أكثر. وقد عرفته محكمة العدل الدولية الدائمة (C.P.J.I.) — في منازعة اللجنة الدولية للأودر — بأنه المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر. وبذلك اشترطت أن تتكامل ثلاث صفات في النهر حتى يصبح نهرا دوليا:

1- الصلاحية للملاحة.

2- الاتصال بالبحر.

3- أن يهيم ذلك الاتصال أكثر من دولة.

ولعل هذا الوصف الثالث هو الذي يميز النهر الوطني (Le fleuve national) عن النهر الدولي. وبالتالي، فإن النظام القانوني للنهر الدولي لا يخرج عن واحد من فروض أربعة:

1- أن يدخل في السيادة الخالصة للدولة الشاطئية التي يمر بإقليمها.

2- أن يحمل حقوقا لصالح دولة المنبع (pays de source) أو دولة المصب (pays

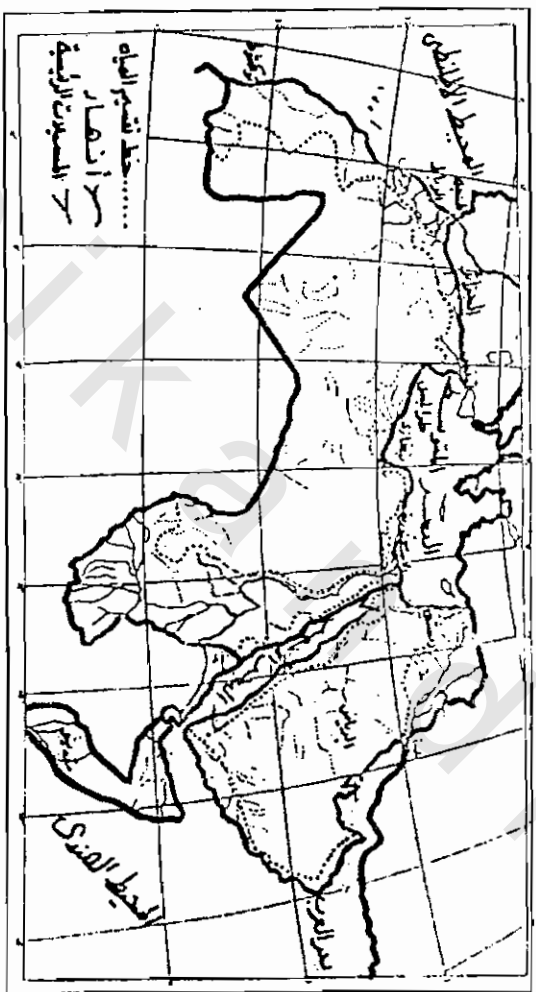
de déversoir).

3- أن يدخل في السيادة المشتركة للدول الشاطئية.

4- أن يوضع له نظام دولي لا يصل إلى السيادة المشتركة للدول الشاطئية.

¹ د. محمد طلعت الغنيمي، في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، سنة 1973

وكانت الحدود العربية قبل الحرب العالمية الأولى عبارة عن حدود إدارية بين وحدات مختلفة ضمن الإمبراطورية العثمانية، ولكن أثناء الحرب العالمية تفجرت الوحدة السياسية التي كانت تقع ضمنها أثار المنطقة الى حد ما. وظهرت للوجود دول جديدة بحدود جديدة، فأصبحت الحدود بين سوريا ولبنان سنة 1920 بين منطقتين تخضعان للانتداب الفرنسي، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تم وضع الحدود بين الدولتين المستقلتين سوريا ولبنان، كما تم وضع الحدود بين الدولتين السابقتين مع فلسطين، وحدود سوريا مع الأردن حيث كانت كل من الأردن وفلسطين تخضعان للانتداب البريطاني.



تخطيط هيدروغرافي للوطن العربي

المصدر: كمال فريد سمعد (الإشراف والتخطيط والتنسيق)، عدويح شاهين (محرر): تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب الأبحاث، مكتب الأبحاث، المكتب الإقليمي للمعلوم والتكولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لخدمة الأغذية والبيئة، باريس، دلفت، دمشق، ...

فالحدود بين سوريا ولبنان وخاصة عند الاستقلال، رسمت بحيث جعلت مصب نهر العاصي في لبنان ثم يمر بسوريا ليصل إلى مصبه في تركيا وهو ما كان مصدر الخلاف . و في اتفاقية 20 فبراير سنة 1982 بين بريطانيا العظمى و أمير الأردن ثبتت حدود فلسطين مع الأردن باعتبارها الخط الذي يمر بمركز وادي عربة و البحر الميت و نهر الأردن حتى اتصاله بنهر اليرموك ثم عبر مركز هذا النهر الأخير حتى الحدود السورية .

أما اتفاقية 3 فبراير سنة 1922 بين بريطانيا العظمى وفرنسا فقد تم تعيين حدود فلسطين مع البلدان المجاورة على أساس أنه الخط الذي يمر بمنطقة أعرق انحدار في مجرى أنهار ونباع غزة،¹ وحدود بروتوكول 31 أكتوبر سنة 1931 بين قوتى الانتداب حدود كل من سوريا والأردن باعتبار نفس النقطة السابقة حينما يشكل نهر اليرموك أفروعه أجزاء من خط الحدود². وقد زاد الوضع تعقيدا بالطبع بعد ذلك مع قيام دولة إسرائيل سنة 1984، ثم أعقاب احتلال إسرائيل للمزيد من الأراضي العربية في سنة 1967.

وهناك جزئية هامة، هي أن قادة الحركة الصهيونية كانوا واعين قبل قيام إسرائيل بأهمية توفر موارد مائية كافية للدولة التي يسعون لاقامتها¹. أضف إلى ذلك أن تطبيق أنظمة وتوصيات بنود اللجنة القانونية الدولية (C.I.I) المتعلقة باستخدام أنظمة المياه ليس ملزما، وأن هناك غموض حول تفسير ومعنى (حقوق المياه)، ثم أنه لا توجد هناك مؤسسة دولية يمكنها أن تحقق أو تشرف على تنفيذ مثل هذه الاتفاقات.

¹ تم التصديق على تلك المعاهدة في 7 مارس سنة 1923، وظل جزء كبير من هذه الحدود بشكل حدوده الأمر الواقع التي تفصل بين سوريا وإسرائيل حتى سنة 1967.

² رسم خط الحدود في هذه الحالة بالرجوع إلى تفرعة خط سكة حديد حيفا-نصيب وهو جزء من خط سكك حديد الحجاز. والمفارقة أنه تم اعتماد خط السكة الحديد في البروتوكول باعتباره يقع ضمن الأراضي السورية بغض النظر عن مكان وجوده على أي من ضفتي اليرموك. بينما الأجزاء الأخرى من نهر اليرموك وفروعه التي لا يمر بها خط السكة الحديد فلها وضعت بالكامل داخل سوريا أو صممت على أساس أن تكون هي ذاتها خط الحدود.

¹ للتوسع في هذا الموضوع أنظر كتابنا "الأمن المائي العربي بين الحاجات والتطلعات"، دار الفكر بدمشق، سنة 1999.

إن أحواض الأنهار الرئيسية في الشرق الأوسط، وهي كل من نهر الأردن، والنيل، ودجلة والفرات، مرشحة بقوة لحدوث نزاعات حولها، وأن عدم وجود تفسير واضح للقانون الدولي قد تؤدي بالنتيجة الى تفاقم الوضع حول وجود أحواض هذه الأنهار، ويلزم عدم التكافؤ الموجود في استغلال المياه.

الأنهار الرئيسية في الشرق الأوسط

النهر	الطول (بالكيلو مترات)	معدل التدفق السنوي (بملايين الامتار المكعبة)	المصادر (المتابع)	الدول المعنية
الأردن	360	550 (جنوب بحيرة طبرية)	الحاصباني في لبنان وسوريا، بانياس في سوريا، ودان في اسرائيل	الأردن، اسرائيل، سوريا، لبنان، والأراضي الفلسطينية
النيل	6648	74000 (قسي اسوان)	الأراضي العليا في اثيوبيا، وبحيرة فكتوريا، وبحيرة البرت	رواندا، بوروندي، تنزانيا، زائير، كينيا، أوغندا، اثيوبيا، السودان، ومصر
دجلة - الفرات	1900/2700	42000 (علسى الحدود الجنوبية التركية)	جبال جونييدوجو شوروسال وجبال زاغروس في تركيا	تركيا، سوريا، والعراق

المصدر: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة ١٩٩٩

لقد بات واضحا أن قضية المياه أضحت واحدة من أهم الموضوعات الصراعية في هذه المنطقة بين إسرائيل وجيرانها العرب، وهي من أصعب المشاكل التي يجب أن تحل، إذا ما أريد للجهود السلمية لحل النزاع العربي-الإسرائيلي أن تنجح، وأن تحل معه كميات الحصص الصغيرة للمياه المتوفرة في نهر الأردن، الأكثر انخفاضاً في العالم، ورافده.

ويتجلى التعقيد السياسي لحوض نهر الأردن في جغرافيته. فهناك ثلاث رؤوس رئيسية للنهر وهي: (الخاصاني)¹، وينبع من أراضي سوريا ولبنان، و(بانياس)، وتوجد ينابيعه في الأراضي السورية المحتلة بالجلولان، ونهر (دان) وينبع من إسرائيل. ويمر رافده الرئيسي، نهر اليرموك، عبر حدود الأردن وسوريا وإسرائيل، مشكلاً منطقة الحدود بينها. كما يشكل (نهر الأردن) نفسه الحدود ما بين إسرائيل والأردن، في جهة الجنوب، وما بين الضفة الغربية والأردن. وفي حوض الأردن تعتبر كل من سوريا ولبنان والدلتا العليا لإسرائيل، بينما تعتبر إسرائيل الرافد الأعلى للأردن. وعلى طول نهر اليرموك.

إن سوريا تعتبر دلتا العليا للأردن، والأردن دلتا العليا لإسرائيل. وأن أكثر الدول اهتماماً ومصلحة، من وجهة نظر التزويد بالمياه، هي كل من إسرائيل، والأردن، والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك، فإن مركز القوة يكمن في إسرائيل التي لاتزال تعارض سيطرة الفلسطينيين على مواردهم المائية، خاصة إذا علمنا أن هناك أكبر خزان جوفي للمياه في الضفة الغربية حيث يمتد تحت أراضي إسرائيل (داخل الخط الأخضر) بمسافة 50 بالمائة والباقي يقع كله في أراضي الضفة الغربية، وأهمية مياه هذه الأخيرة في الاستهلاك المائي الإسرائيلي منذ سنة 1967 وحتى الآن.

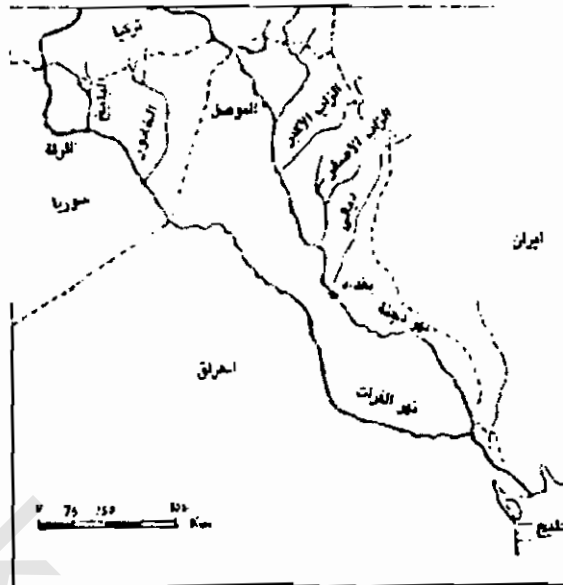
¹ صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، عدد 15، 2002/09/1383.

أما الحدود بين العراق وسوريا، فهي تتقاطع مع نهر دجلة والفرات فقد تم تحديدها علنيا في سنة 1920،¹ واستخدام نهر دجلة كخط للحدود بين سوريا والعراق الواقعتين تحت الانتداب الفرنسي والإنجليزي حيث أشار الميثاق الفرنسي والإنجليزي في 1920/12/23، إلى هذا النهر باعتباره الحدود بين مناطق الانتداب الفرنسي والإنجليزي.

ولا تواجه الدول التي يجري فيها النهران دجلة والفرات، وهي كل من تركيا وهي المنبع الرئيسي للنهر، وسوريا والعراق نقصا وشيكا في المياه، إلا أنها جميعها تقوم ببناء مشاريع تطوير اقتصادية ومشاريع² مياه كبيرة، وقد خرب بناء السدود من قبل الدول الثلاث العلاقات بينها، وحدث الخلاف الرئيسي عند ملء بحيرتي سدي كيبان التركي والثورة السوري، مما تسبب في نقص منسوب مياه نهر الفرات وصل إلى حوالي 75% وكان نصيب سوريا 48% والعراق 52% فحركت القوات العراقية إلى الحدود، ولكن بعد وساطات أفرجت سوريا عن كميات إضافية من المياه، فهذا الوضع في شهر يونيو سنة 1975 وفي شهر يناير في سنة 1990، تقلص منسوب مياه نهر الفرات مرة ثانية بشكل كبير وذلك بسبب ملء سد أتاتورك التركي، ومثلت هذه الخطوة رمزا سياسيا وجغرافيا رغم أن حكومتي سوريا والعراق قد أعلمتا مسبقا وزيد من تدفق المياه قبل مهلة الشهر التي قطعت فيها المياه وكان ذلك مؤثرا أمنيا قويا فيما يتعلق بالمياه.

¹ وضعت بالأساس في شكل سري ضمن اتفاقية ساكس بيكو في ابريل-حمايو سنة 1916، وتم التصديق عليها في 23 أكتوبر من نفس السنة بين فرنسا وإنجلترا وروسيا لتقسيم مناطق النفوذ بين إنجلترا وفرنسا.

² ناهي أي علي وميشيل حرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره ص 24



نقشه رودخانه‌های عراق و کشورهای همسایه
 18/17: تاریخ تهیه نقشه 1389 هجری شمسی
 17: تاریخ انتشار نقشه

الحدود البحرية في الشرق الأوسط، سنة 1996

الدولة	خط الساحل بالكيلومتر	الرصيد القاري	مياه إقليمية بالأميال	منطقة اقتصادية خاصة بالأميال البحرية	منطقة / تماس / معاورة	الوصف
البحرين	161	غير معينة	12	غير معينة	24	تراجع على قطر على شريط حرية حوار والإلتفاق مع السعودية (1958) ومع إيران في عام 1971، مطالبة إيران بالبحرين؟
مصر	2450	(8)	12	غير معينة	24	تراجع مع السودان على منطقة (جلايك) عقب معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1978
قطر عرة	40	8	غير معينة	غير معينة	غير معينة	حدد في 1993
إيران	2440	(9)	12	(2) 50	غير معينة	تراجع مع الإمارات حول حرر أبو موسى وظل نزاعات مع كل من العراق والكويت؟ اتفاقات مع أبو طي (1971)، البحرين (1971)، دلي (1974)، السعودية (1978)، قطر (1969)، ومع عمان (1974).
العراق	58	غير معينة	12	مع معينة	غير معينة	نزاعات مع كل من إيران والكويت.

إسرائيل	273	(3)	12	غير معينة	غير معينة	عينا الحدود مع كل من قطاع غزة والأردن في أيلول 1993، تشرين أول 1994، على التوالي، وما زالت الحدود مع لبنان غير معينة.
الأردن	26	غير معينة	3	غير معينة	غير معينة	اتفاقية مع السعودية وإسرائيل في عام 1965 ونشرين أول 1994 على التوالي.
الكويت	499	غير معينة	12	غير معينة	غير معينة	نزاعات مع كل من إيران، العراق، وحول حدود بحرية للمنطقة المحاذية مع السعودية بما فيها الحقوق على جزر فارو وأم المارادم.
لبنان	225	غير معينة	12	غير معينة	غير معينة	حدود برية مع إسرائيل ما زالت غير محددة.
عمان	2092	غير معينة	12	200	24	نزاعات مع كل من رأس الخيمة والشارقة، أبرام اتصالات مع إيران (1974)، السعودية (1990)، واليمن (1992).

قطر	563	غير معينة	12	200	غير معينة	نزاع مع البحرين على شريط زوابع وعلى جزر حوار، وجزاء من المياه الإقليمية مع السعودية لم يسوى بعده إبرام لقاء مع السعودية (1965)، وإيران وأبوظبي (1969).
السعودية	2640	غير معينة	12	غير معينة	18	ما زال جزء من المياه الإقليمية، مع قطر لم يسوى، نزاع حول حدود بحرية للمنطقة المجاورة مع الكويت، بما فيه الحقوق على جزر قارو وام المرادم، والحدود المائية مع كل من البحرين (1958)، إيران (1968)، عمان (1990)، قطر (1965) والسعودية (1974).
سوريا	193	غير معينة	35	غير معينة	41	نزاع مع تركيا على الحدود البحرية للواء الإسكندرية.
تركيا	7200	غير معينة	6 - 12 (4)	(5)	غير معينة	نزاع مع سوريا على حدود مائية للواء الإسكندرية، نزاع مع اليونان في بحر إيجة، اتفاقية مع جمهوريات السوفيتية السابقة (1973).

الإمارات العربية	1318	(6)	12	200	24	نزاع مع إيران على جزر أبو موسى وطنب، ونزاعات رأس الخيمة والشارقة مع عمان، أبو ظبي مع إيران (1971)، ومع قطر (1969)، واتفاقات دبي مع إيران (1974).
اليمن	-	-	-	-	-	اتفاقات حدودية مالية ما بين أبو ظبي ودبي (1968)، الشارقة ودبي (1981)، والشارقة وأب القوين (1981).
	1906	(6)	12	200	18 - 24	الحدود المالية مع السعودية لازالت غير معلنة، نزاع مع أرتقوا على جزيرة حنيش الكسوي، شمال باب المندب، اتفاق مع عمان يوم عام (1992).

المصدر: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (مرجع سبق ذكره). نقلا عن كتاب حقائق عالمية 1995 (واشنطن، السي، أسي، آي، إيه، 1995).

كما أن هناك مشكلة لتعيين الحدود في حالة الأنهار تنشأ نتيجة لطبيعة التغيرات التي تحدث، حينما يغير النهر مساره، فمياه الأنهار ليست ثابتة ولكنها تنتقل فهي بطبيعتها عنصر سيال، رغم أن هذه العملية تدريجية وتحدث بشكل ضئيل للغاية، لكن يظل السؤال هو ما إذا كان تغيرا مثل ذلك سيفصل في النهاية النهر عن خط الحدود القديم حتى ولو كان في قطاع محدود وبالطبع فإن تحديد الحدود سيكون مختلفا من قبل كل من الدولتين المتشاطئتين، زيادة على ذلك فإن تعقيدا آخر قد يضاف إذا كان النهر الحدودي يمر بجزيرة مأهولة، فالجزيرة كيان اقتصادي وجيوغرافي من الأفضل أن تظل بكاملها داخل أراضي دولة واحدة، إلا أن ذلك مدعاة لإثارة نزاعات في قادم الأيام.

المبحث الثاني

البترول ونزاعات الحدود

كانت منطقة الخليج العربي حتى أواخر القرن التاسع عشر مناطق للنفوذ القبلي لشعوب فقيرة ومتنقلة، ومع بدايات القرن العشرين تغير الوضع بأول اكتشاف للنقط تم في إيران أكتوبر سنة 1903، وظلت الضفة الغربية من الخليج مهملة حتى قدوم المغامر فرانك هولمز الذي يلقب (بأبي النفط) وحصوله على امتياز للتنقيب في البحرين سنة 1925، ثم السعودية في سنة 1933 لتليها الكويت بعد عام ونصف. وفي أعقاب حرب 1973 بين العرب وإسرائيل تضاعفت أهمية الحدود الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، وباتت محورا هاما في معظم النزاعات الجارية في المنطقة. فإصرار البحرين على ردم "فشت الديبل" المتنازع عليها مع قطر، يكشف أهداف البحرين للمشاركة في حقل الغاز هناك، المسمى بحقل غاز الشمال والذي يعد أكبر حقل للغاز في العالم، وبالتالي، فإن من شأن ردم "فشت الديبل" أن يصبح بداية المجال الحيوي للبحرين الذي يمتد 12 ميلا بحريا وفقا للقانون الدولي للبحار (droit international maritime)، وهو ما يعني وقوع جزء من حقل الشمال ضمن هذا المجال.

كما أن نقط جزيرتي قارون وأم لمراحم المتنازع عليهما بين السعودية والكويت لا يزال قائما، كما أن نقط منطقة "مسكت" ومناطق نفطية محتملة مجاورة قد تكون مصدرا للنزاع بين مسقط والإمارات، وتطالب السعودية بأراض في اليمن وتحديدًا في كل من الجوف ومأرب وحضرموت، سيما مع بدء اكتشاف النفط مؤخرا في هذه المناطق.

كما أن نزاعا ليبيا-تونسيا كان قد ثار بسبب منطقة الرصيف القاري (le plateau continental) بينهما لاحتمالات كبيرة بوجود النفط إلى أن تم تسوية النزاع في ميثاق الإخاء والتعاون، كما أن هناك مشكلة مشابها بين مصر والسودان

بسبب إعلان السودان عن مناقصة بين شركات البترول للتقيب في منطقة (حلايب)، التي تعتبرها مصر جزءا من أراضيها، وغني عن البيان (حرب الخليج الثانية) وغزو العراق للكويت الذي كان من أسبابه الجوهرية هو استغلال الكويت دون أوجه حق لبعض حقول نفط منطقة الرميلة التي لا تقع ضمن أراضي العراق، وهو نزاع لا يزال يصنع الحدث في كل مرة.

عدم التكافؤ في التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط، للسنوات:
1994، 1985، 1976 بالدولار (لكل فرد من إجمالي الناتج القومي)

البلد	³ 1876	1985	³ 1994	⁴ 1994
البحرين	غير متوفر		7460	13200
مصر	280	غير متوفر	720	3720
إيران	1930	610	2820	4720
العراق	1390	² 7400	800	² 2200
إسرائيل	3920	² 7500	14530	15300
الأردن	610	4990	1440	4100
الكويت	15480	1560	19420	24730
لبنان	³ 1080	14480	¹ 1500	4360
عمان	غير متوفر	² 1700	5140	8590
قطر	غير متوفر	6730	12820	19100
السعودية	4480	غير متوفر	7050	9480
سوريا	780	8850	1300	5000
تركيا	990	1570	2500	4710
الإمارات	غير متوفر	1080	23000	22480
اليمن	250/280	19270	280	1955

المصدر: جداول الديون العالمية (واشنطن: البنك الدولي 1996)

ملاحظات:

- 1- المصدر: تقرير التطور الدولي (البنك الدولي 1996 ومصادر أخرى)
- 2- تقديرات اجتهادية
- 3- بسعر تحويل الدولار العادي
- 4- بسعر الدولار الدولي الحالي